

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



الجمعية السعودية للسكر والغدد الصماء
SAUDI DIABETES & ENDOCRINE ASSOCIATION

مسجلة بوزارة الموارد البشرية برقم 311

سياسات وإجراءات مالية للاستثمار في الجمعية



مادة 1

مقدمة:

يهدف هذا النظام لتنظيم وحوكمة الممارسات الاستثمارية لأصول الجمعية السعودية للسكر والغدد الصماء من خلال لجنة الاستثمار والإدارة المالية بحيث يمكن للعاملين بهذه الإدارات فهم آلية العمل، وتتناول هذه السياسات والموضوعات التالية:

1. الأهداف العامة للاستثمار.
2. الأهداف الاستثمارية الخاصة.
3. تخصيص الأصول وسياسة إعادة التوازن.
4. قياس أداء الاستثمار وتقييمه.
5. سياسات وإرشادات لمديري الاستثمار.

مادة 2

التعريفات:

يقصد بهذا النظام تحديد الإطار العام المرجعي لعمليات الاستثمار المزمع تنفيذها وفق الخطة الاستراتيجية للجمعية السعودية للسكر والغدد الصماء وما يتبعه من لائحة تنفيذية قابلة للتعديل أو التغيير بما يتناسب ومتطلبات السوق والمرحلة ونتائج الأعمال المتوقعة حسب مؤشرات الأداء المرصودة.

الأصل الوافي: الأصول الصادر لها صك وافي

الأصل الاستثماري: كل الأصول المعدة للاستثمار

الريع - الدخل: العائد الناتج او المتوقع للاستثمار من الأصل الاستثماري

العائد على الاستثمار: العائد الكلي المتوقع

التدفقات النقدية: الإيرادات والمصروفات النقدية المتوقعة بشكل شهري/سنوي

تكلفة الاستثمار: التكاليف الكلية لتأسيس الاستثمار

التنوع الاستثماري: سياسة وفن إدارة المحفظة الاستثمارية

مدير الاستثمار الخارجي: جهة ذات كيان اعتباري مستقل مرخصة تقوم بعمليات الاستثمار نيابة عن مالك الاصل



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

المحفظة الاستثمارية: سلة من الأصول المالية الثابتة والمنقولة المخصصة للاستثمار
التسييل - السيولة: التدفق المالي النقدي المستهدف
مدة الاستثمار: الفترة الزمنية للاستثمار او المحفظة الاستثمارية

مادة 3

مسئوليات إدارة الاستثمار والإدارة المالية:

1. وضع سياسة الاستثمار وتخصيص وتنويع الأصول الاستثمارية المستهدفة.
2. اختيار وإعادة الميزانيات وإقفالها والقيام بإدارة التحولات بين الأوعية الاستثمارية.
3. توظيف وفصل أو استبدال مدير الاستثمار الخارجي.
4. المراجعة والتعامل مع كل التضاربات للمصالح المحتملة.
5. مراجعة أداء الاستثمار الخارجي لبرنامج الاستثمار.
6. مراقبة الأداء وهياكل المخاطر للاستثمارات.
7. مراقبة ملائمة استراتيجية كل استثمار حسب السياسات واللوائح والأهداف العامة للاستثمار.
8. مراقبة أداء الاستثمار مقابل المقاييس والمؤشرات الموضوعية لذلك الاستثمار.
9. متابعة حجم وقيمة الأصول الوقفية والاستثمارية.
10. المراجعة والتدقيق القانوني في كل مستندات الاستثمار والعقود الداخلية والخارجية.

مادة 4

أهداف الاستثمار:

- هدف الاستثمار بالنسبة للأصول الوقفية هو تحقيق الاستدامة المالية من خلال الحفاظ على الأصول وتنمية العائد الاستثماري للجمعية، وتعزيز القدرة التشغيلية الحقيقية لمصروفات الجمعية مع مرور الزمن وفي نفس الوقت تقديم مساهمة يمكن التنبؤ بها جيداً في ميزانية التشغيل السنوية.



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

- تدار أصول الوقف أو الاستثمار على أساس عائد إجمالي مقبول يتماشى مع مستوى مخاطرة منخفض مع طبيعة الاستثمار مع أخذ مستوى السيولة المطلوبة في الاعتبار وتدرك الإدارة المالية في الجمعية بأهمية الحفاظ على رأس المال على المدى الطويل، ويلتزم كذلك بمبدأ كون درجات مخاطر الاستثمار منخفضة.
- يعتبر الهدف الاستثماري العام هو تحقيق نمو في قيمة الأصول الكافية لحفظ القوة التشغيلية للجمعية على المدى البعيد.
- ويتطلب السعي لهذا الغرض افتراض وجود مقدار معين من المخاطرة الاستثمارية والنية لتجنب تضاعف تلك المخاطر.

مادة 5

شروط الاستثمار:

يشترط في كافة الاستثمارات المستهدفة شرطين أساسيين:

1. الموافقة الشرعية.
2. استهداف عائد ما (نسبة)
3. مستوى مخاطرة منخفضة تحددها لجنة الاستثمار والإدارة المالية.

مادة 6

خدمات الاستشاريين:

يمكن للإدارة المالية ولجنة الاستثمار الاستعانة بكافة الخبراء والمستشارين في كافة المجالات بهدف تقديم إضافة احترافية، وتتضمن هذه الاستشارات - على سبيل المثال لا الحصر - مستشارين استثمار، ووكلاء، ومراجعين حسابات، وآخرين يساعدون في عملية المراقبة والإدارة لأصول الاستثمارات ولا تقتصر الخدمات على ذلك.

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



الجمعية السعودية للسكر والغدد الصماء
SAUDI DIABETES & ENDOCRINE ASSOCIATION

مسجلة بوزارة الموارد البشرية برقم 311

مادة 7

المبادئ الاستثمارية وأدوار فئات الأصول:

تعتبر المبادئ الاستثمارية الجوهرية التالية الأساس لسياسة توزيع الأصول:

الأصول العقارية:

يجب أن تحتل الأصول العقارية الحجم الأكبر من بين فئات الأصول على المدى البعيد، ويمكن تقبل تملك أصول غير مدرة للدخل من حيث المبدأ من المتبرعين والموقفين المختلفين فإنه يجب التركيز على العقارات المدرة للدخل بشكل أساس وتحويل العقارات البيضاء إلى مشاريع استثمارية من خلال الشراكة مع مطورين حسب أنظمة المشاركة المتبعة وبعد دراسة أعلى وأفضل استخدام للموقع لتحديد أفضل استثمار مناسب له.

الأصول غير العقارية:

يُتوقع بشكل عام للاستثمارات غير العقارية أن تتضمن أوعية مختلفة في الأسهم أو الصناديق أو الصكوك محلية تتناسب مع نسبة التوزيع المنصوص عليها ووفق شروط الاستثمار.

سياسة إعادة الموازنة:

تعكس سياسة توزيع الأصول نطاقات سياسة توزيع رأس المال على فئات الأصول المختلفة المصدق عليها من لجنة الاستثمار والإدارة المالية.

وتسمح نطاقات توزيع رأس المال بالتقلبات قصيرة الأجل الناتجة عن تقلب السوق أو التدفقات النقدية قصيرة الأجل وذلك لتحقيق المرونة المطلوبة في إدارة الاستثمارات الخاصة ولوضع حدود للاستثمار.

ستقوم الإدارة المالية بدفع التدفق النقدي لإعادة الموازنة بشكل عام لإدارة توزيع الأصول الفعلية ليكون داخل نطاقات التوزيع كلما أمكن ذلك.

علاوة على ذلك؛ تقوم لجنة الاستثمار والإدارة المالية بمراجعة توزيع الأصول الفعلية طبقاً لإطار العمل الخاص بتوزيع الأصول وذلك في الاجتماع ربع السنوي.

التقييمات:

طبقاً للمبادئ المحاسبية العامة تسجل الإدارة المالية الاستثمارات والأصول على أساس تقييم محايد من خلال تقييم الأصول عبر مقيمين معتمدين من هيئة المقيمين السعوديين المعتمدين بشكل نصف سنوي.



وتقوم لجنة الاستثمار بالتعاون مع الإدارة المالية بمراقبة سياسة تقييم عائدات الاستثمارات حسب التقييمات الخارجية المعتمدة للأصول، وتعتبر سياسة تقييم الاستثمارات هي المرجعية الحاكمة لتقييمات عائدات الاستثمارات المختلفة حسب أوعيتها.

قياس الأداء:

يتم قياس أداء الأصول الاستثمارية الإجمالية بشكل دوري طبقاً لمجموعة متنوعة من المعايير:

- (نسبة) من العائد الفعلي.
- حجم التدفقات النقدية المتحققة.
- قيمة الأصول السنوية.

مادة 8

إدارة المخاطر والالتزام:

قد تنتج مخاطرة عدم تحقيق عائدات الاستثمار طويلة المدى بشكل كافٍ لدعم الجمعية من عدة عوامل متنوعة تشمل:

1. عدم تحقيق افتراضات سوق رأس المال (بمعنى العائدات طويلة المدى المتوقعة، المخاطرة والتقلب) المتبعة عند وضع خطة توزيع الأصول..
2. عدم إتباع خطة توزيع الأصول المصدق عليها من قبل إدارة الاستثمارات والمراجعة المالية بشكل معقول.
3. فشل مديري الاستثمارات في تحقيق مقاييس أداءهم المستهدفة.
4. ارتفاع نفقات برامج الاستثمارات فعلياً عن المتوقع مع تدني العائدات.
5. تقلص الأصول العقارية بسبب تدني كفاءة الإدارة في برامج إدارة المرافق.

افتراضات سوق رأس المال:

قد تصبح عائدات سوق رأس المال بعيدة الأجل لأحد الأصول أو أكثر مختلفة عما كان متوقعاً لذا بسبب سوق غير متوقعة أو عوامل اقتصادية أو عوامل أخرى.



الرقم :
التاريخ :
المرفقات :

وبوجود مراقبة الإدارة المالية سيتمكن موظفو الاستثمار من إدارة المخاطر المتعلقة بافتراضات سوق رأس المال من خلال مراجعة توزيع الأصول وافتراضات سوق رأس المال الأساس بالتعاون مع لجنة الاستثمار بصفة سنوية.

ويعتبر تنويع الأصول التابع لصندوق إجمالي الاستثمارات من عوامل تخفيف هذه المخاطرة.

تنفيذ وثائق السياسات:

في حالة التوافق مع توقعات عائدات الأصول طويلة الأجل) أو تجاوزت التوقعات؛) قد يعجز برنامج الاستثمارات في موافاة الهدف الاستثماري إذا لم يتم إتباع خطة توزيع الأصول بشكل جيد وكافي ومدروس وديناميكي.

تقوم لجنة الاستثمار بتكليف من يروونه مناسباً بتنفيذ حافظة السياسات من خلال ترشيح ومراقبة فعلية ويتوقع منهم تحقيق توقعات العائدات المستهدفة.

كما أنو من شأن التنويع سواء على مستوى فئات الأصول أو المديرين لفئات الأصول أن يخفف من تقلب العائدات مع تعزيز عائدات الحافظة ككل.

علاوة على مخاطر الاستثمار ستقوم الإدارة المالية بالمراقبة الحريصة للمخاطر التنفيذية للمخاطر المتعلقة بالسيولة والشفافية والنسبة المئوية لكل أصل استثماري والنسبة المئوية لعموم الحافظة الاستثمارية.

أداء مديرو الاستثمار الخارجي:

من خلال تعيين مديرين خارجيين قد يتكبد الاستثمار مخاطر الدخول بما فيها مخاطرة عدم وصول المديرين للأداء المستهدف؛ ومن أجل التعامل مع هذه المخاطرة؛ يتم إضافة الطابع الرسمي على عمليتي البحث والاختيار للمديرين.

تتوج هذه العملية بالخروج بتوصيات استثمارية مكتوبة والتي تشمل توثيق مثل هذه الأمور كالأشخاص والعملية وفلسفتها والأداء والرسوم.

كما يجب على لجنة الاستثمار أن تكون مسؤولة عن المراقبة المستمرة لأداء مديري الاستثمار الخارجي بما في ذلك أداء الموظفين والالتزام بالاستراتيجيات وقدرات البحث والأمور المؤسسية والتجارية وعوامل أخرى قد تؤثر على قدرتهم على تحقيق نتائج الاستثمار المرجوة.

الرقم :
التاريخ :
المرفقات :



الجمعية السعودية للسكر والغدد الصماء
SAUDI DIABETES & ENDOCRINE ASSOCIATION

مسجلة بوزارة الموارد البشرية برقم 311

مادة 9

مراجعة سياسة الاستثمار:

لضمان الاتساق والمنطقية المستمرة للمبادئ التوجيهية والأهداف والوضع المالي وتوقعات رأس المال السوقي كما هو محدد في هذا البيان المتعلق بسياسة الاستثمار وتعمل لجنة الاستثمار والإدارة المالية على مراجعة سياسة الاستثمار سنويا.

مادة 10

سياسة تضارب المصالح:

أي موقف يتعلق بمسألة احتمال تضارب المصالح أو تعارضها يجب أن يطرح على الإدارة المالية، وينبغي أن يكون الأعضاء ذو نزاهة وشفافية.

مادة 11

التعديلات:

تقوم لجنة الاستثمار والإدارة المالية بمراجعة دورية لسياسة الاستثمار وتقديم مقترح تعديل النظام ورفعها للاعتماد في أي وقت تراه مناسباً ويحقق المصلحة.



تم الاعتماد من اعضاء مجلس الإدارة بشهر مارس 2022م